



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

العلماء



عيد ميلاد
عمران

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

پبلشرز گلڈن ایج پبلسنگز، ۱۰۱، سٹریٹ، لاہور۔ پاکستان

المیراث بالقرابہ او بالتعصیب

جعفر سبحانی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الميراث بالقراه او بالتعصيب

كاتب:

آيت الله العظمى جعفر سبحانى (دام ظلّه)

نشرت فى الطباعة:

موسسه الامام الصادق (ع)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	الميراث بالقراه او بالتعصيب
٦	اشارة
٦	مقدمة المؤلف
٦	الميراث بالقراه
٩	دراسة أدلة نفاة التعصيب
٩	الاية الأولى
١٠	الاية الثانية
١٢	الاية الثالثة
١٢	الاستدلال بالسنة
١٥	دراسة أدلة القائلين بالتعصيب
٢٠	تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الميراث بالقرابة أو بالتعصيب

إشارة

سرشناسه : سبحانی تبریزی جعفر، - ۱۳۰۸
عنوان و نام پدید آور : الميراث بالقرابة او بالتعصيب تالیف جعفر سبحانی مشخصات نشر : قم موسسه الامام الصادق ع ، ۱۴۲۳ق = ۱۳۸۱.

فروست : (سلسله المسائل الفقيهيه ۲۲)

شابك : ۹۶۴-۳۵۷-۱۱۵-۷۲۰۰۰ ریال یادداشت : عربی یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس موضوع : تعصیب موضوع : ارث (فقه)

شناسه افزوده : موسسه امام صادق ع

رده بندی کنگره : BP۱۹۷/۸/س ۹م ۱۳۸۱

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۷۸

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۲-۱۶۷۵

مقدمه المؤلف

مقدمه المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل خلقه وخاتم رسله محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين الذين هم عبية علمه وحفظه سننه. أما بعد، فإن الإسلام عقيدة وشريعة، فالعقيدة هي الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر، والشريعة هي الأحكام الإلهية التي تكفل للبشرية الحياة الفضلى وتحقق لها السعادة الدنيوية والأخروية. وقد امتازت الشريعة الإسلامية بالشمول، ووضع الحلول لكافة المشاكل التي تعترض الإنسان في جميع جوانب الحياة قال سبحانه: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا). (۱) _____

۱-المائدة: ۳. (۴) غير أن هناك مسائل فرعية اختلف فيها الفقهاء لاختلافهم فيما أثر عن مبلغ الرسالة النبي الأكرم - صلى الله عليه وآله وسلم -، الأمر الذي أدى إلى اختلاف كلمتهم فيها، وبما أن الحقيقة بنت البحث فقد حاولنا في هذه الدراسات المتسلسلة أن نطرحها على طاولة البحث، عسى أن تكون وسيلة لتوحيد الكلمة وتقريب الخطى في هذا الحقل، فالخلاف فيها ليس خلافاً في جوهر الدين وأصوله حتى يستوجب العدا والبغضاء، وإنما هو خلاف فيما روى عنه - صلى الله عليه وآله وسلم -، وهو أمر يسير في مقابل المسائل الكثيرة المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية. ورائدنا في هذا السبيل قوله سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا). (۱) جعفر سبحانی
قم - مؤسسة الإمام الصادق - عليه السلام - _____

۱-آل عمران: ۱۰۳.

الميراث بالقرابة

الميراث بالقرابة أو بالتعصيب الميراث بالتعصيب من خصائص الفقه السنّي وليس في الفقه الإمامي منه عين ولا أثر، بل هو منكر عند

الإمامية أشد الإنكار كما سيوافيك، ولإيضاح المقام نقدم أموراً: الأول: العَصَبَةُ في اللغة والاصطلاح العَصَبَةُ جمع عاصب كطلبه جمع طالب، وهو مأخوذ من العَصَب وهو الطيُّ الشديد، يقال: عصب برأسه العمامة، شدّها ولقّها عليه، ومع كونها جمعاً لكن تطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وتجمع أيضاً على عَصَبَات. (٦) ويطلق على الذكر من أقارب الميت الذي لم تدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وسُمُّوا عصبه لأنهم أصابوا به، أي أحاطوا بالميت، فالأب طرف والابن طرف والأخ طرف، والعم طرف، وهؤلاء كلهم عَصَبَةٌ، لأنهم يحيطون بالميت كإحاطة العمامة بالرأس. وفي مصطلح الفقهاء: العصبَةُ، هو الوارث بغير فرض وتقدير، فإذا كان معه ذو فرض أخذ بما فضل عنه قلّ أو كثر، وإن انفرد، أخذ الكل، وإن استغرقت الفروض المال، سقط. (١) الثاني: أقسام العصبَة تنقسم العصبَة عندهم إلى قسمين: الأول: العصبَة النَّسَبِيَّة. الثاني: العصبَة السَّبِيَّة. أما القسم الأول فهو على ثلاثة أصناف: _____

١- المغنى: ٦/٢٢٦. (٧) أحدها: العصبَة بنفسه وهي كلّ ذكر لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وتنحصر في أربعة. أ. البنوة، وتسمى جزء الميت. ب. الأبوة، وتسمى أصل الميت. ج. الأخوة، وتسمى جزء أبيه. د. العمومة، وتسمى جزء الجد. ثانيها: عصبَة بغيره، وهي الأنثى التي يكون فرضها النصف حال الانفرد، والثلاثين إذا كان معها أخت أو أكثر، فإذا كان معها أو معهن أخ صار الجميع حينئذ عصبَة به، وهي أربع: ١. البنت أو البنات. ٢. بنت أو بنات الابن. ٣. الأخت أو الأخوات الشقيقات. ٤. الأخت أو الأخوات لأب. فكلّ صنف من هذه الأصناف الأربعة يكون عصبَة بغيره وهو الأخ ويكون الإرث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. (٨) ثالثها: العصبَة مع الغير وهي كلّ أنثى تحتاج في كونها عاصبه إلى أنثى أخرى وتنحصر العصبَة مع الغير في اثنتين فقط من الإناث، وهي: أ. الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات مع البنت أو بنت الابن. ب. الأخت لأب أو الأخوات لأب مع البنت أو بنت الابن، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض. وأمّا القسم الثاني، أي العصبَة السَّبِيَّة هو المولى المعقّب، ذكراً كان أم أنثى، فإذا لم يوجد المعقّب فالميراث لعصبته المذكور. (١) الثالث: أقسام نسبة الفروض مع مجموع التركة الفروض الستة المقدره في كتاب الله، تارة تتساوى مع مجموع التركة، كبنتين وأبوين، وحينئذ لا عول ولا تعصيب، حيث تأخذ البنات الثلثين، والأبوان الثلث. _____

١- فقه السنّة: ٣/٤٤٢، ط بيروت. (٩) وأخرى تنقص الفروض عن التركة، كبنت واحدة، فإن فرضها النصف أو بنتين فإن فرضهما الثلثان، فهل يرّد الباقي إليها أو إليهما بالقرابة كما عليه الإمامية، أو يرّد إلى العصبَة كما عليه فقهاء السنّة ويسمى الميراث بالتعصيب؟ وثالثه تزيد الفروض على مجموع التركة، كزوج وأبوين وبنت، فإنّ فرض الزوج الربع والبنت النصف والأبوين الثلث، والتركة لا تتحمل ربعاً ونصفاً وثلثاً، وهذا هو العول الذي سيوافيك حكمه في المسألة الآتية. الرابع: إيضاح التوريث بالتعصيب المراد من التعصيب هنا هو توريث العصبَة مع ذى فرض قريب، كما إذا كان للميت بنت أو أكثر، وليس له ولد ذكر. أو لم يكن له أولاد أصلاً لا ذكور ولا إناث، وله أخت أو أخوات وليس له أخ، وله عمّ. فإنّ مذاهب السنّة تجعل أخ الميت شريكاً مع البنت أو (١٠)

البنات، في المثال الأول، كما تجعل العم أيضاً شريكاً مع الأخت أو الأخوات كذلك في المثال الثاني. هذا ما لدى السنّة، وأمّا الإمامية فالإرث بالتعصيب باطل مطلقاً وإمّا الميراث بالفرض المسمى في كتاب الله، أو بالقرابة أو الأسباب التي يورث بها من الزوجية والولاء. ففي المثاليين المذكورين إن بقي من الفرض يجب رده على صاحب الفرض القريب، فالتركة عندهم بكاملها للبنت أو للبنات وليس لأخ الميت شيء، وإذا لم يكن له أولاد ذكور ولا- إناث و كان له أخت أو أخوات، فالمال كلّهُ للأخت والأخوات ولا شيء للعمّ، لأنّ الأخت أقرب منه، والأقرب يحجب الأبعد. وبالجملة ليس للتعصيب دور في الميراث وإمّا يدور الميراث على الفروض

والقرابة والسببية: الزوجية والولاء. الخامس: ضابطة الميراث عند الفريقين إن الضابطة لتقديم بعض الأقرباء النسبيين على (١١) البعض الآخر عند الإمامية أحد أمرين: ١. كونه صاحب فريضة في الكتاب، قال سبحانه: (آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا). (١) ٢. القربى إذا لم يكن صاحب فريضة، فالأقرب إلى الميت، هو الوارث للكلّ، أو لما فضل عن التركة، قال سبحانه: (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ). (٢) وأمّا عند أهل السنّة فالملاك بعد الفرض، هو التعصيب - بالمعنى الذي عرفت - بعد أصحاب الفرض، وإن بعد عنهم، كالأخ عندما يموت، عن بنت أو

بنتين، أو العم عندما يموت عن أخت أو أختين فيرث الأخ أو العم، الفاضل من التركة، بما أنهما عصبه، ويُردّ عندنا إلى أصحاب الفروض، وربما لا يترتب على الخلاف ثمره، كما في الموردين التاليين: _____

١- النساء: ١١.

٢- الأنفال: ٧٥. (١٢) كما لو اجتمع الأب مع الابن، فالأب يأخذ فرضه وهو السدس، وما بقي يأخذه الابن بالاتفاق لكن عندنا بالقرابة وعند أهل السنة بالعصبه. ومثله لو اجتمع الأب مع ابن الابن فيما أن الأولاد تنزل منزلة الآباء فلأباً بالسدس والباقي لابن الابن عندنا بالقرابة وعندهم بالتعصيب. لكن تظهر الثمرة في موارد أخر. كما إذا كانت العصبه بعيدة عن ذي فرض، كالأخفيم إذا ترك بنتاً أو بنات، ولم يكن له ولد ذكر، أو العم فيما إذا ترك أختاً وأخوات ولم يكن له أخ، فعلى مذهب الإمامية لا- يرد إلى البعيد أبداً، سواء كان أخاً أو عمّاً، لأن الضابط في التقديم والتأخير هو الفرض والقرابة، وأما الأخوال العم فهما ليسا من أصحاب الفروض قطعاً، كما أنهما بعيدان عن الميت مع وجود البنت أو الأخت، فيرد عليهما الفاضل، فالبنترث النصف فرضاً والنصف الآخر قرابة، وهكذا الصورة الأخرى. وأما على مذاهب أهل السنة، فيما أنهم حكموا بتوريث (١٣)

العصبه مع ذي فرض قريب، يردون الفاضل إلى الأخ في الأول، والعم في الثاني. قال الشيخ الطوسي: القول بالعصبه باطل عندنا ولا يورث بها في موضع من المواضع، وإنما يورث بالفرض المسمى أو القريب، أو الأسباب التي يورث بها من الزوجية والولاء وروى ذلك عن ابن عباس، لأنه قال فيمن خلف بنتاً وأختاً: إن المال كله للبنت دون الأخت (١)، ووافقه جابر بن عبد الله في ذلك. وروى موافقه ابن عباس عن إبراهيم النخعي، روى عنه الأعمش ولم يجعل داود الأخوات مع البنات عصبه، وخالف جميع الفقهاء في ذلك وأثبتوا العصبات من جهة الأب والابن. (٢) _____

١- وهي عصبه بالغير أي الأخ.

٢- الخلاف: ٤/٦٢، كتاب الفرائض، المسألة ٨٠. (١٤) السادس: عدم الثمرة فيما إذا كان قريب مساو لا فرضه إذا بقي من سهام التركة شيء - بعد إخراج الفريضة - وكان بين الورثة من لا فرض له لا فرق بين القولين ولا تترتب عليهما ثمره. وبعبارة أخرى: إذا اجتمع من لا فرض له مع أصحاب الفرض ففيها يردّ الفاضل على المساوي الذي ليس له سهم خاص في الكتاب، سواء قلنا بالتعصيب أم لا. وإليك بعض الأمثلة: ١. إذا مات عن أبوين وزوج. ٢. إذا مات عن أبوين وزوجه. فالزوج في الأول، والزوجه في الثاني، والأم في كليهما من أصحاب الفروض دون الأب، فما فضل بعد أخذهم، فهو لمن لا فرض له، أي الأب، فلزوج والزوجه نصيبهما الأعلى وللأم الثلث، والباقي للأب لأنه لا فرض له، نعم الأب من أصحاب الفروض إذا كان للميت ولد قال سبحانه: (١٥) (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد) (١) بخلاف الأم فهي مطلقاً من ذوات الفروض. قال الخرقى في متن المغنى: وإذا كان زوج وأبوان، أعطى الزوج النصف والأم ثلث ما بقي، وما بقي فلأب، وإذا كانت زوجه أعطيت الزوج الربع، والأم ثلث ما بقي، وما بقي للأب. قال ابن قدامة: هاتان المسألتان تسميان العمرتين لأن عمر قضى فيهما بهذا القضاء، فتبعه على ذلك عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود، وروى ذلك عن علي، وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي - رضى الله عنهم - وأصحاب الرأي، وجعل ابن عباس ثلث المال كله للأم في المسألتين، ويروى ذلك عن علي. (٢) _____

١- النساء: ١١.

٢- المغنى: ٦/٢٣٦ - ٢٣٧. وهذا ونظائره الكثيرة في الفرائض يعرب عن عدم وجود نظام محدد في الفرائض في تناول الصحابة، ومع أنهم يروون عن النبي أن أعلم الصحابة بالفرائض هو زيد بن ثابت وأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «أفرضهم زيد، وأقرأهم أبي». لكنّه تبع قضاء عمر ولم يكن عنده شيء في المسألة التي يكثر الابتلاء بها. (١٦) ٣. ذلك الفرض ولكن كان للأم حاجب، فلزوج والزوجه نصيبهما الأعلى وللأم السدس، والكل من أصحاب الفرض، والباقي للأب الذي لا فرض له. ٤. إذا مات عن أبوين وابن وزوج أو زوجه، فلهما نصيبهما الأدنى - لأجل الولد - وللوالدين السدسان والباقي للابن الذي لا فرض له. ٥. إذا مات عن زوج أو

زوجة وإخوة من الأم، وإخوة من الأبوين أو من الأب، فلزوج النصف أو للزوجة الربع، وللإخوة من الأم الثلث، والباقي لمن لا فرض له، أى الإخوة من الأبوين أو الذين يتقربون بالأب. ففي هذه الصورة فالزائد بعد إخراج الفرائض للمساوى فى الطبقة الذى لا فرض له. ولعل هذه الصورة موضع اتفاق بين الفقهاء: السنّة والشيعة. السابع: ترتب الثمرة إذا لم يكن قريب مساو لا فرض له إذا لم يكن بين الورثة - وراء أصحاب الفروض - (١٧)

قريب مساو لا فرض له وزادت سهام التركة عن الفروض، فهناك رأيان مختلفان بين الفقهاء: الشيعة والسنّة. ١. الشيعة كلّهم على أنّ الزائد يرد إلى أصحاب الفرائض عدا الزوج والزوجة (١) بنسبة سهامهم، فإذا مات عن أبوين وبنت وليس فى طبقتهم من ينتمى إلى الميت بلا- واسطة سواهم، يرد الفاضل - أى السدس - عليهم بنسبة سهامهم، فيرد السدس عليهم أخماساً فلأبوين: الخمسان من السدس، وللبنت ثلاثة أخماس منه، ولا تخرج التركة عن هذه الطبقة أبداً. ٢. أهل السنّة يرون أنّه يرد إلى أقرباء الميت من جانب الأب والابن وهم العصبه. إذا عرفت هذه الأمور فلندرس أدلّة القولين: _____

١- اتّفتت عليه المذاهب كلّها قال ابن قدامة: «فأمّا الزوجان فلا يرد عليهما، باتّفاق أهل العلم» المغنى: ٦/٢٥٧. (١٨)

دراسة أدلّة نفاة التعصيب

دراسة أدلّة نفاة التعصيب احتجّت الإمامية على نفى التعصيب - وأنّه لا دور له فى الميراث وأنّه مع وجود الأقرب وإن كان ذا فرض لا يرد إلى البعيد وإن كان ذكراً - بالكتاب والسنّة، وإليك دراسة ما يدلّ على نفيه من الكتاب:

الآية الأولى

الآية الأولى مشاركة النساء للرجال فى الميراث قال سبحانه: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا). (١) _____

١- النساء: ٧. (١٩) وجه الاستدلال: أنّ ظاهر الآية أنّ النساء فى درجة الرجال من حيث الاستحقاق وإنّ كلّ مورد يرث فيه الرجل، ترث فيه المرأة إلّا ما خرج بالدليل كالقاتل والمرتد. وبعبارة أخرى: أنّه أوجب توريث جميع النساء والأقربين، ودلّت على المساواة بين الذكور والإناث فى استحقاق الإرث - لا فى مقداره - ، لأنّها حكمت بأنّ للنساء نصيباً كما حكمت بأنّ للرجال نصيباً، مع أنّ القائل بالتعصيب يورث الرجال دون النساء مع كونهما فى رتبة واحدة، وذلك فى الصور التالية: ١. لو مات وترك بنتاً، وأخاً وأختاً، فالفاضل عن فريضة البنت يرد إلى الأخ، ويحكم على الأخت بالحرمان. ٢. لو مات وترك بنتاً، وابن أخ، وابن أخت، فالقائل بالتعصيب يعطى النصف للبنت، والنصف الآخر لابن الأخ، ولا- شىء لابن أخته مع أنّهما فى درجة واحدة. ٣. لو مات وترك أختاً، وعمّاً، وعمّة، فالفاضل عن فريضة الأخت يرد إلى العم، لا العمّة. (٢٠) ٤. لو مات وترك بنتاً، وابن أخ، وبنت أخ، فإنّهم يعطون النصف للبنت، والنصف الآخر لابن الأخ، ولا يعطون شيئاً لبنت الأخ مع كونهما فى درجة واحدة. فالآية تحكم بوراثة الرجال والنساء معاً وبوراثة الجميع، والقائل بالتعصيب يورث الرجال دون النساء والحكم به أشبه بحكم الجاهلية المبنى على هضم حقوق النساء كما سيوافيك بيانها. وحمل ظهور الآية فى مشاركة الرجال والنساء، على خصوص الميراث المفروض، لا للميراث لأجل التعصيب كما ترى، لأنّه حمل بلا- قرينة فى الآية ، وعلى خلاف إطلاقها. والحاصل: أنّ نتيجة القول بالتعصيب هو توريث الرجال وإهمال النساء على ما كانت الجاهلية عليه. قال العلامة الصافى فى تفسير قوله سبحانه: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ...) قد أبطل الله بهذه الآية النظام الجاهلى المبنى على توريث الرجال دون النساء، مثل توريث الابن دون البنت، وتوريث الأخ دون الأخت، وتوريث (٢١)

العم دون العمّة، وابن العم دون بنته، فقزّر بها مشاركة النساء مع الرجال فى الإرث، إذا كنّ معهم فى القرابة فى مرتبة واحدة، كالابن والبنت، والأخ والأخت، وابن الابن وبنته، والعم والعمّة وغيرهم، فلا يوجد فى الشرع مورد تكون المرأة مع المرء فى درجة واحدة إلّا

وهي ترث من الميت بحكم الآية ... فكما أن القول بحرمان الرجال الذين هم من طبقة واحدة نقض لهذه الضابطة المحكمة الشريفة، كذلك القول بحرمان النساء أيضاً ... ومثل هذا النظام - الذي تجلّى فيه اعتناء الإسلام بشأن المرأة ورفع مستواها في الحقوق المالية كسائر حقوقها - يقتضى أن يكون عاماً لا يقبل التخصيص والاستثناء. (١) قال السيد المرتضى: تورث الرجال دون النساء مع المساواة في القربى والدرجة، من أحكام الجاهلية، وقد نسخ الله بشريعه نبينا محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أحكام الجاهلية، وذم من أقام عليها واستمر على العمل بها بقوله: (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ _____)

١- مع الشيخ جاد الحق، شيخ الأزهر: ١٥-١٦. (٢٢) وَمِنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا (١) وليس لهم أن يقولوا إننا نخص الآية التي ذكرت موها بالسنة، وذلك أن السنة التي لا تقتضى العلم القاطع لا يُخصص بها القرآن، كما لم يُنسخ بها، وإنما يجوز بالسنة أن يخصص وينسخ إذا كانت تقتضى العلم واليقين، ولا- خلاف في أن الأخبار المروية في تورث العصبه أخبار آحاد لا توجب علماً، وأكثر ما يقتضيه غلبه الظن، على أن أخبار التعصيم معارضة بأخبار كثيرة ترويه الشيعة من طرق مختلفة في إبطال أن يكون الميراث بالعصبه، وأنه بالقربى والرحم، وإذا تعارضت الأخبار رجعنا إلى ظاهر الكتاب. (٢) _____

١- المائة: ٥.

٢- الانتصار: ٢٧٨.

الآية الثانية

الآية الثانية الضابطة في الميراث هي الأقرية قال سبحانه: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم). (١) وقال في آية أخرى: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا). (٢) وجه الاستدلال: أن الآية ظاهرة في أن ذوى الأرحام والقرابة بعضهم أحق بميراث بعضهم من غيرهم، والمروى عن جماعة من المفسرين أن الآية ناسخة لما قبله من التوارث _____

١- الأنفال: ٧٥.

٢- الأحزاب: ٦. (٢٤)

بالمعاقدة والهجرة وغير ذلك من الأسباب، فقد كانوا يتوارثون بالمؤاخاة، فإن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - كان قد آخى بين المهاجرين والأنصار. ثم إن وجه الأولوية هو الأقرية، فكل من كان أقرب إلى الميت في النسب كان أولى بالميراث، سواء كان ذا سهم أو غير ذي سهم، وسواء كان عصبه أو غير ذي عصبه. (١) قال العلامة الطباطبائي: جعل الولاية بين أولى الأرحام والقرابات، وهي ولاية الإرث، فإن سائر أقسام الولاية لا ينحصر فيما بينهم. والآية تنسخ ولاية الإرث بالمؤاخاة التي أجازها النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بين المسلمين في أول الهجرة، وتثبت الإرث بالقرابة، سواء كان هناك ذو سهم أو لم يكن، وكان عصبه أو لم يكن، فالآية مطلقة كما هو ظاهر. (٢) وقد استدلل بالآية بعض الفقهاء والمفسرين في مورد _____

١- مجمع البيان: ٢/٥٦٣.

٢- الميزان: ٩/١٤٢. (٢٥)

الإرث وفسروه بالنحو التالي الموافق لما ذكرنا. قال السرخسى في مبسوطه: والميراث يبنى على الأقرب، قال الله تعالى: (ما ترك الوالدان والأقربون) وزيادة القرب تدل على قوة الاستحقاق. وقال أيضاً: فإن كان بعضهم أقرب فهو بالميراث أحق. وقال أيضاً: وميراث ذوى الأرحام يبنى على القرب. (١) ومما يدل على أن مفاد الآية هو منع القرب البعيد هو أن بعض فقهاء السنة تمسك بالآية على أولوية بعض العصبه على بعض، مثلاً: قدموا الأخ على ابن الأخ، والعم على ابن العم، حتى أنهم يقدمون الأخ لأبوين على

ابن الأخت لأب، كما أن العمّ لأبوين يقدمونه على العمّ لأب، وابن العم لأبوين على ابن العم لأب، تمسكاً بالآية (٢).

١- المبسوط: ٢٩/١٣٩، ٣٠/١٣ و ٢٠.

٢- تفسير القرطبي: ٥٨/٨ و ٥٩. (٢٦) وبما أن الآية وردت في سورتين مدنيتين، فهي تؤكد على نسخ ما كان شائعاً في الجاهلية من تقديم الأقوياء على الضعفاء، والرجال على النساء في الميراث، وتضع ملاكاً جديداً، هو الأقربىة للميت، فالأقرب يرث ويمنع غيره من دون فرق بين الرجل والمرأة. وعلى ضوء ذلك فكيف يرث الأخ أو العم مع وجود الأقرب - أعني: البنت أو الأخت - وهما أقرب إلى الميت من الأخ والعم، لأنّ البنت تتقرب إلى الميت بنفسها، والأخت تتقرب إليه بالأب، والأخت تتقرب إلى الميت بالأب، والعم يتقرب إليه بواسطة الجد، والأخت تتقرب بواسطة، والعم يتقرب بواسطة، وأولاده بوسائط. ومما يدل على أن الآية في بيان تقديم الأقرب فالأقرب - مضافاً إلى ما مرّ من أنها وردت ناسخةً للتوارث بمعاقدة الإيمان والتوارث بالمهاجرة اللذين كانا ثابتين في صدر الإسلام - أن علياً كان لا يعطى الموالى شيئاً مع ذى رحم، سميت له فريضة أم لم تسم له فريضة وكان يقول: (٢٧) «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكلّ شيء عليم» قد علم مكانهم فلم يجعل لهم مع أولى الأرحام». (١) وروى زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - في قول الله: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله): إن بعضهم أولى بالميراث من بعض، لأنّ أقربهم إليه رحماً أولى به، ثم قال أبو جعفر: أيهم أولى بالميت وأقربهم إليه؟ أمه؟ أو أخوه؟ أليس الأم أقرب إلى الميت من إخوته وأخواته؟ (٢) وروى عن زيد بن ثابت أنه قال: من قضاء الجاهلية أن يورث الرجال دون النساء. (٣) وربما يثار على الاستدلال بالآية استفساران:

١- الوسائل: ١٧، الباب ٨ من أبواب موجبات الإرث، الحديث ١٠ و ١١ و ١٢.

٢- الوسائل: ١٧، الباب ٨ من أبواب موجبات الإرث، الحديث ١٠ و ١١ و ١٢.

٣- الوسائل: ١٧، الباب ٨ من أبواب موجبات الإرث، الحديث ١٠ و ١١ و ١٢. (٢٨) الأول: تخصيص الآية بما دلّ على ميراث العصبه إنّ قوله سبحانه: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) لا يعدو إمّا أن يكون مطلقاً أو عاماً، فالمطلق يُقيّد والعام يخصص بما ورد من توريث العصبه بعد استيفاء ذوى الفروض فروضهم وإن كانوا بعداء. يلاحظ عليه: - بعد غصّ النظر عن الضعف الطارئ على أدلّة التعصيب سنداً ودلالة كما سيوافيك - أنّ الآية المباركة تأبى على التخصيص والتقييد، لأنها تحكى عن تشريع صدر استجابةً لميول ورغبات البشر، وهو أنّ الإنسان أرأف وأميل بالوارث الأقرب من الأبعد، فتخصيص مثل ذلك التشريع ياباه الطبع السليم، مثل قوله سبحانه: (ما على الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١)، أو قوله سبحانه: (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (٢)، وقوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) (٣) وأمثالها.

١- التوبة: ٩١.

٢- الحج: ٧٨.

٣- التوبة: ١٢٠. (٢٩) والشاهد على إبانها التخصيص والتقييد أنه لو قيل (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) إلّا في مورد كذا لما استحسنته الطبع ولاستهجنه، مثل ما إذا قيل (إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) إلّا في مورد كذا.. الثانى: حرمان الرجال من الميراث فى الفقه الإمامى إذا دلت الآية على المشاركة، فكما أنّ حرمان النساء مخالف لها، فكذلك حرمان الرجال مع أنّه ثابت فى القول بعدم التعصيب، وذلك كما فى المثال التالى: إذا مات الرجل عن بنت وعم أو ابن عم، فإنّ التركة كلّها للبنت عندهم ولا حظّ لهما. وهو حرمان الرجال دون النساء عكس القول بالتعصيب، ويشتركان فى الحرمان ومخالفة الذكر الحكيم. يلاحظ عليه: أنّ الحرمان فى المثال لأجل عدم الاستواء فى القرابة. ألا ترى أنّ ولد الولد (ذكوراً كانوا أو إناثاً) لا يرثون مع الولد، لعدم التساوى فى الدرجة والقرابة، وإن كانوا (٣٠)

يدخلون تحت التسمية بالرجال والنساء، وإذا كانت القرابة والدرجة مراعاة بين العم وابنه، فلا- يساوي - العم - البنت في القربى والدرجة، وهو أبعد منها كثيراً. وليس كذلك العمومة والعَمَّات وبنات العم وبنو العم، لأنَّ درجة هؤلاء واحدة وقرباهم متساوية والمخالف يورث الرجال منهم دون النساء، فظاهر الآية حجّة عليه وفعله مخالف لها، وليس كذلك قولنا في المسألة التي وقعت الإشارة إليها، وهذا واضح فليتأمل. (١)

١- الانتصار: ٢٨٣. (٣١)

الآية الثالثة

الآية الثالثة توريث الأخت مشروط بعدم وجود الولد قال سبحانه: (يَسْرِ تَفْتُونَكَ قُلَّ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ). (١) إنَّ ظاهر قوله سبحانه: (إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ) هو أنَّ توريث الأخت من الأخ مشروط بعدم وجود الولد له مع أنه يلزم في بعض صور التعصيب توريث الأخت مع وجود الولد (البنت) للميت،

١- النساء: ١٧٦. (٣٢)

وذلك فيما إذا كان التعصيب بالغير كأخت أو أخوات لأبوين، أو أخت وأخوات لأب، فإنَّهنَّ عصبه بالغير من جانب الأب فلو مات عن بنت وأخت لأبوين أو لأب، فالنصف للبنت، والنصف الآخر للعصبه وهي الأخت أو الأخوات مع أن وراثه الأخت مشروطه بعدم الولد في صريح الآية. قال الخرقى: والأخوات مع البنات عصبه، لهنَّ ما فضل، وليس لهنَّ معهنَّ فريضة مسماة. وقال ابن قدامة في شرحه: والمراد بالأخوات هاهنا، الأخوات من الأبوين، أو من الأب، وإليه ذهب عامية الفقهاء إلا ابن عباس ومن تابعه، فإنه يروى عنه أنه كان لا يجعل الأخوات مع البنات عصبه فقال في بنت وأخت: للبنت النصف ولا شيء للأخت. فقال ابن عباس: أنتم أعلم أم الله، يريد قول الله سبحانه: (إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ...) فإنَّما جعل لها الميراث بشرط عدم الولد. ثم إنَّ ابن قدامة ردَّ على الاستدلال بقوله: إنَّ الآية تدل (٣٣)

على أنَّ الأخت لا يفرض لها النصف مع الولد، ونحن نقول به، فإنَّ ما تأخذه مع البنت ليس بفرض، وإنَّما هو بالتعصيب كميراث الأخ، وقد وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الأخ مع الولد مع قول الله تعالى: (وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) وعلى قياس قوله «ينبغي أن يسقط الأخ لاشرطه في توريثه منها عدم ولدها». (١) حاصل كلامه: أنَّ الأخت ترث من الأخ النصف في حالتى وجود الولد وعدمه، غاية الأمر عند عدم الولد ترث فرضاً، وعند وجوده ترثه عصبه. يلاحظ عليه: أنَّ المهم عند المخاطبين هو أصل الوراثة، لا التسمية تارة بالفرض وأخرى بالتعصيب، فإنَّ الأسماء ليس بمطروحة لهم، فإذا كان الولد وعدمه غير مؤثر فيها، كان التقيد لغواً، وما ذكره من أنَّها ترث النصف عند الولد تعصياً لا فرضاً أشبه بالتلاعب بالألفاظ، والمخاطب بالآية هو العرف العام، وهو لا يفهم من الآية سوى

حرمان

١- المغنى: ٦/٢٢٧. (٣٤)

الأخت عند الولد وتوريثها معه باسم آخر، يراه مناقضاً. وما نسبه إلى ابن عباس من أنه كان يرى ميراث الأخ مع الولد، غير ثابت، وعلى فرض تسليمه فهو ليس بحجّة.

الاستدلال بالسنة

الاستدلال بالسنة على نفى التعصيب ١. روى الشيخان عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: مرضت بمكة مرضاً فأشفيت (١) منه على

الموت فأتانى النبى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يَعودنى فقلت: يا رسول الله: إن لى مالاً كثيراً وليس يرثنى إلا
 ١- أى فأشرفت وقاربت. (٣٦)

ابنتى أفأتصدق بثلى مالى؟ قال: لا، قلت: فالشطر؟ قال: لا، قلت: الثلث؟ قال: الثلث كبير، إنك إن تركت ولدك أغنياء خيراً من أن تتركهم عالةً يتكففون الناس. (١) وفى لفظ مسلم فى باب الوصية بالثلث: «ولا يرثنى إلا ابنة لى واحدة». (٢) والرواية صريحة فى أنه كان يدور فى خلد سعد، أنها الوارثة المتفردة والنبى سمع كلامه وأقره عليه، ولم يرد عليه بأن لك وارثاً آخر وهم العصبه، بل قرره على ذلك فىكون المال للبت فالنصف فرضاً والنصف الآخر بالرد. وقد كان السؤال والجواب بعد نزول آيات الفرائض. ٢. روى البيهقى عن سويد بن غفلة فى ابنة وامرأة ومولى قال: كان على - عليه السلام - يعطى الابنة النصف والمرأة الثمن ويرد ما بقى على الابنة. (٣) ورواه الدارمى عن حيان بن سليمان قال: كنت عند سويد بن غفلة فجاءه فسأله عن فريضة رجل ترك ابنته وامرأته قال: أما أنبئك قضاء على؟ قال: حسبي قضاء على. قال: قضى على لامرأته الثمن ولابنته النصف، ثم رد البقية على ابنته. (٤)

١- صحيح البخارى: ٨/١٥٠، كتاب الفرائض، باب ميراث البنات.

٢- صحيح مسلم، ج ٤، باب الوصية بالثلث، ص ٧١.

٣- السنن الكبرى: ٦/٢٤٢، باب الميراث بالولاء.

٤- سنن الدارمى، كتاب الفرائض، باب فىمن أعطى ذوى الأرحام دون الموالى، ص ٢٨٨. (٣٧) ٣. روى عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: من ترك مالاً فلاهله. (١) وليس الأخ، أو الأخت من أهل الرجل وإنما أهله أولاده وزوجته. ٤. وربما يستدل بما روى عن وائل بن الأسقع، قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - والمرأة تحوز ثلاث موارث: عتيقها ولقيطها وولدها الذى تلاعن عليه. (٢) وجه الاستدلال ظاهر فى الرواية أن الأم ترث ما يتركه ولدها كله، لأن الأب ممنوع من الإرث للملاعنة ونفى الولد عنه فىكون المال كله للأم سدسه أو ثلثه بالفرض والباقى بالرد، لأن سهم الأم هو السدس أو الثلث، وقد حكم على

١- صحيح البخارى: ٨/١٥٠، كتاب الفرائض باب قول النبى: من ترك مالاً فلاهله؛ كنز العمال: ١١/٧ الحديث ٣٠٣٨٨؛ جامع الأصول: ٩/٦٣١ قال: رواه الترمذى.

٢- مسند أحمد: ٣/٤٩٠؛ سنن ابن ماجه: ٢/٩١٦، باب ما تحوزه المرأة، ثلاث موارث رقم ٢٧٤٢؛ وفى جامع الأصول: ٩/٦١٤، برقم ٧٤٠١... ولدها الذى لاغت عنه. أخرجه أبو داود والترمذى. (٣٨)

الفاضل عن التركة بالرد عليها دون العصبه. إلا أن يقال: إن عدم الرد لعدم وجود العصبه شرعاً (بحكم اللعان) فلا يصح الاستدلال به على ما إذا كانت هناك عصبه. إلى هنا تم الاستدلال بما رواه أهل السنه ويعلم إن القول بالتعصيب يقتضى كون توريث الوارث مشروطاً بوجود وارث آخر، وهو مخالف لما علم الاتفاق عليه، لأنه إما أن يتساوى مع الوارث الآخر فيرتان، وإلا فيمنع وذلك كما فى المثال الآتى: إذا خلف الميت بنتين، وابنة ابن، وعم. فيما أن العم من العصبه بالنفس والابنة عصبه بالغير يرد الفاضل إلى العم. ولا شىء لبنت الابن. ولكنه لو كان معها أخ أى ابن الابن، فهى تتعصب به، وبما أنه أولى ذكر بالميت يكون مقدماً على العم ويكون الفاضل بينهما أثلاثاً، للإجماع على المشاركة، لقوله سبحانه: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) (١)، وهذا هو ما قلناه من أنه يلزم أن يكون توريث

١- النساء: ١١. (٣٩)

الابنة مشروطاً بالأخ وإلا فيرث العم. قال الخرقى فى متن المغنى: «فإن كنّ بنات، وبنات ابن، فللبنات الثلثان وليس لبنات الابن شىء إلا- أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين». وقال ابن قدامة: «فإن كان مع بنات الابن، ابن فى درجتهم

كأخيهم أو ابن عمهم، أو أنزل منهم كابن أخيهن أو ابن ابن عمهن أو ابن ابن ابن عمهن، عصبهن في الباقي فجعل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين». (١) الأحاديث المأثورة عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام - لقد أثر عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام - أن الفاضل عن الفروض للأقرب، وفي ذلك روايات متضاربة لو لم نقل أنها متواترة، ولعل الشهيد الثاني لم يتفحص في أبواب الإرث فقال: ترجع الإمامية إلى خبر واحد (٢)، ويظهر من الروايات أنه كان مكتوباً في كتاب الفرائض لعلي - عليه السلام - .

١- المغنى: ٦/٢٢٩.

٢- المسالك، كتاب الفرائض عند شرح قول المحقق: ولا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب. (٤٠) ١. روى حماد بن عثمان قال: سألت أبا الحسن - عليه السلام - عن رجل ترك أمه وأخاه؟ قال: «يا شيخ تريد على الكتاب؟» قال: قلت: نعم. قال: «كان علي - عليه السلام - يعطى المال للأقرب، فالأقرب». قال: قلت: فالأخ لا يرث شيئاً؟ قال: «قد أخبرتك أن علياً - عليه السلام - كان يعطى المال للأقرب». (١) ٢. روى زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - في رجل مات وترك ابنته وأخته لأبيه وأمّه؟ فقال: «المال كله لابنة وليس للأخت من الأب والأم شيء». (٢) ٣. روى عبد الله بن خدّاش المنقري أنه سأل أبا الحسن عن رجل مات وترك ابنته وأخاه؟ فقال: «المال للابنة». (٣) ٤. عن بريد العجلي عن أبي جعفر - عليه السلام - قال: قلت له: رجل مات وترك ابنة وعمّه؟ فقال: «المال للابنة وليس للعم شيء، أو قال: ليس للعم مع الابنة شيء». (٤)

١- الوسائل: ١٧، الباب ٥ من أبواب ميراث الأبوين، الحديث: ٦ و ١.

٢- الوسائل: ١٧، الباب ٥ من أبواب ميراث الأبوين، الحديث: ٦ و ١.

٣- الوسائل: ١٧، الباب ٥ من أبواب ميراث الأبوين الحديث: ٣ و ١٤. ولاحظ الحديث ٤ و ٥ و ٧ من ذلك الباب.

٤- الوسائل: ١٧، الباب ٥ من أبواب ميراث الأبوين الحديث: ٣ و ١٤. ولاحظ الحديث ٤ و ٥ و ٧ من ذلك الباب. (٤١) ٥. ما رواه حسين الرزاز قال: أمرت من يسأل أبا عبد الله - عليه السلام - المال لمن هو؟ للأقرب أو العصبه؟ فقال: «المال للأقرب والعصبه في فيه التراب». (١) ٦. ما رواه العياشي في تفسيره عن ابن سنان، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «اختلف علي بن أبي طالب و عثمان في الرجل يموت وليس له عصبه يرثونه وله ذو قرابة لا يرثونه، ليس لهم سهم مفروض، فقال علي: ميراثه لذوي قرابته، لأن الله تعالى يقول: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وقال عثمان: اجعل ماله في بيت مال المسلمين. (٢) ٧. ما رواه الشيخ في «التهذيب» عن محمد بن الحسن الصفار، عن السندي، عن موسى بن حبيش، عن عمه هاشم الصيداني، قال: كنت عند العباس وموسى بن عيسى، وعنده أبو بكر بن عياش، وإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفه، وعلي بن زبير، ونوح بن دراج تلك الأيام على القضاء، قال:

١- وفي السند: صالح بن السعدى وهو ممدوح، والحسين الرزاز مجهول، وفي التهذيب: ٩/٢٦٧ رقم ٩٧٢ «البراز» وهو أيضاً مجهول.

٢- الوسائل: ١٧، الباب ٨ من أبواب موجبات الإرث الحديث ١ و ٩. (٤٢)

فقال العباس: يا أبا بكر أما ترى ما أحدث نوح بن دراج (١) في القضاء، أنه ورث الخال، وطرح العصبه، وأبطل الشفعه، فقال أبو بكر بن عياش: ما عسى أن أقول لرجل قضى بالكتاب والسنة، قال: فاستوى العباس جالساً فقال: وكيف قضى بالكتاب والسنة؟ فقال أبو بكر: إن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما قُتل حمزة بن عبد المطلب بعث علي بن أبي طالب - عليه السلام - فأتاه بابنة حمزة فسوّغها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الميراث كله، فقال له العباس: يا أبا بكر فظلم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - جدى؟ فقال: مه أصلحك الله، شرع لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ما صنع، فما صنع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلا الحق. (٢) هذا بعض ما روى عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام - وغيرهم ومن أراد الإحاطة بكل ما روى فعليه الرجوع إلى الجوامع الحديثية.

١- هو أخو جميل بن دراج: كان قاضياً في الكوفة، ترجمه النجاشى عند ترجمه ابنه أيوب في رجاله وقال: «صحيح الاعتقاد» أى

شيعي إمامي.

٢- تهذيب الأحكام: ٦/٣٥٦، ذيل الحديث ٦٣، باب في الزيادات في القضايا والأحكام، ط الغفاري. (٤٣)

دراسة أدلة القائلين بالتعصيب

دراسة أدلة القائلين بالتعصيب لقد اتضح الحق وتجلّى بأجلى مظاهره، بقى الكلام في دراسة أدلة المخالف، فقد استدلل بوجوده: الأول: لو أراد سبحانه توريث البنات ونحوهن أكثر مما فرض لهنّ لفعل ذلك والتالي باطل، فإنه تعالى نصّ على توريثهنّ مفضيلاً ولم يذكر زيادة على النصيب. بيان الملازمة أنه تعالى لما ورث الابن الجميع لم يفرض له فرضاً، وكذا الأخ للأب والعم وأشباههم، فلولا قصر ذوى الفروض على فرضهم لم يكن في التنصيص على المقدار فائدة. وحاصله: أن كل من له فرض لا يزداد عنه وإلا كان الفرض لغواً وكل من لم يفرض له يعطى الجميع. يلاحظ عليه: أولاً: بالنقض بورود النقيضة على ذوات الفروض عند أهل السنّة إذا عالت الفرائض على السهام، كما (٤٤)

سيوافيك شرحه فإنهم يدخلون النقص على الجميع مثل باب الديون، فربما يكون سهم البنت والأخت أقل من النصف، فإذا جاز النقص فما المانع من الزيادة، بل الأمر في النقصان أولى، لأنّ النقصان ينافى الفرض بخلاف الزيادة عليه بدليل آخر، فإنّ فيه إعمال الدليلين والأخذ بمفادهما. وثانياً: بالحلّ إنّ تحديد الفرض بالنصف إنّما يكون لغواً إذا لم تترتب عليه فائدة مطلقاً، ولكنّه ليس كذلك لترتب الثمرة عليه فيما إذا كان معه وارث ذو فرض كالأُم، فإنّ كيفية الرد على الوارثين لا تعلم إلا بملاحظة فرضهما ثم الرد عليهما بحسب تلك النسبة فلو لم يكن سهم البنت و البنّين منصوصاً في الذكر الحكيم لما علّمت كيفية الرد عليهما وعلى الأُم. وبالجملة: أنه وإن كان لا تظهر للقيّد ثمره إذا كان الوارث هو البنت أو الأخت وحدها، ولكنّه ليس كذلك إذا كان معه وارث آخر وهو ذو فرض مثلها كالأُم، فإنّ الرد عليهما يتوقّف على ملاحظة فرضهما ثم الرد بتلك النسبة. (٤٥) وثالثاً: أنّ التصريح بالفرض لأجل التنبية على أنّها لا تستحق بالذات إلا النصف أو الثلثين، وإنّما تأخذ الزائد بعنوان آخر وهو أنّه ليس معه وارث مساو بخلاف الابن أو الأخ، فإنّ كلاً يستحق المال كلّ بالذات. ورابعاً: إنّ المفهوم في المقام أشبه بمفهوم اللقب وهو ليس بحجّة فيه. الثاني: قوله سبحانه: (إِنْ امْرُؤًا هَمَّكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ). (١) وجه الاستدلال: أنّه سبحانه حكم بتوريث الأخت، نصف ميراث أخيها مع عدم الولد وحكم بتوريث الأخ ميراث الأخت - إذا لم يكن لها ولد - أجمع بدليل قوله تعالى: (وهو يرثها) فلو ورثت الأخت - نصفه بالفرض و نصفه الآخر بالردّ لأجل القرابة - الجميع كما هو مذهبكم لن تبقّ للفرق بين الأخ والأخت ثمره أصلاً. الجواب: أنّ التقييد بالنصف مع أنّها ربّما ترث الكلّ

١- النساء: ١٧٦. (٤٦)

لأجل التنبية، على أنّها لا تستحق بالذات إلا النصف وأنّ الأصل القرآني هو استحقاق الذكر ضعف سهم الأنثى وهو النصف، وأنّها إن ورثت المال كله فإنّما هو لأجل طارئه خاصه، على أنّ التصريح بالفرض لأجل تبين ما يتوقّف عليه تقسيم الفاضل، بينها وبين من يشاركه في الطبقة كالإخوة أو الأخوات من الأُم، فإنّ الباقي يردّ عليهما بنسبة سهامهما فلو لم يكن هناك تحديد بالنصف فمن أين تعلم كيفية الرد. الثالث: قوله تعالى: (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا). (١) وجه الاستدلال: أنّ زكريا - عليه السّلام - لما خاف أن ترثه العصبه، سأل الله سبحانه أن يهبه ولياً حتى يرث المال كلّ، لا وليّة حتى ترث المال نصفه ويرث الموالى الفاضل، ولولا ذلك لما أكّد على كون الولد الموهوب من الله ذكراً، في قوله سبحانه: (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا). يلاحظ عليه: أنّ المقصود من قوله «ولياً» هو مطلق الأولاد ذكراً كان أو أنثى، وذلك على مساق إطلاق المذكور وإرادة الجنس، وهو شائع في القرآن الكريم. مثل قوله سبحانه: (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) بشهادة قوله تعالى في آية

أخرى: (هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ). (٢) بل يمكن أن يقال إنه طلب ذرية مثل مريم لقوله سبحانه قبل هذه الآية: (كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ * هُنَالِكَ دَعَا ...) (٣) أى فى هذه الحال التى رأى فيها الكرامة من مريم سأل الله

١- مريم: ٤٥.

٢- آل عمران: ٣٨.

٣- مريم: ٨٧. (٤٨)

سبحانه أن يرزقه ذرية طيبة (مثل مريم) فلو لم نقل إنه سأل أنثى مثل مريم، ليس لنا أن نقول إنه طلب الذكر. ولو سلمنا أنه طلب الذكر لكنّه لم يطلب لأجل أنه لو رزق الأنثى ترثه العصبه وإنما سألته الذكر للحب الكثير له، أو لأنه أولى بالإدارة من الأنثى كما لا يخفى. الرابع: الروايات والآثار الواردة فى هذا المجال ولعلها أهم المدارك والمصادر لهذه الفتيا. الرواية الأولى: فى أن بقيه المال لأولى رجل ذكر روى البخارى عن مسلم بن إبراهيم، عن وهيب، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر. (١) —————

١- صحيح البخارى: ٨/١٥١، باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن زوجه، باب ميراث الجد مع الأب والإخوة، ورواها عن سليمان بن حرب (مكان مسلم بن إبراهيم) ورجال السنن فى غيرهما، واحد، و باب ابني عم أحدهما أخ والآخر زوج ص ١٥٣، رواها عن أمية بن بسطام، عن يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طاووس.

وصحيح مسلم: ٥/٥٩، باب ألحقوا الفرائض بأهلها عن ابن طاووس عن ابن عباس برقم ١٦١٥.

وصحيح الترمذى فى الفرائض باب ميراث العصبه برقم ٢٠٩٩.

وسنن أبى داود فى الفرائض باب ميراث العصبه برقم ٢٨٩٨.

ولاحظ السنن الكبرى: ٦/٢٣٨ باب العصبه، جامع الأصول: ٩/٦١٠٤ برقم ٧٤٢١. (٤٩) وهذه الرواية، هى الرواية المعروفة برواية طاووس بن كيسان اليماني (المتوفى سنة ١٣٢). يلاحظ عليه أولاً: أن الرواية ضعيفة سنداً، لأن الروايات تنتهى إلى عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني وقد وثقه علماء الرجال (١)، لكن يعارض توثيقهم مع ما ذكره أبو طالب الأنبارى (٢) فى حق هذه الرواية قال: حدثنا محمد بن أحمد البربرى، قال: حدثنا بشر بن هارون، قال: حدثنا —————

١- تهذيب التهذيب: ٥/٢٦٨ برقم ٤٥٨ سير أعلام النبلاء، حوادث عام ١٣٢، وغيرهما.

٢- هو عبيد الله بن أبى زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنبارى. قال النجاشى: شيخ من أصحابنا «أبو طالب» ثقة فى الحديث، عالم به، كان قديماً من الواقفة توفى عام ٣٥٦ (رجال النجاشى برقم ٦١٥ طبع بيروت). (٥٠)

الحميرى، قال: حدثنا سفيان، عن أبى إسحاق، عن قاربه بن مضرب (١) قال: جلست عند ابن عباس وهو بمكة، فقلت: يا ابن عباس حديث يرويه أهل العراق عنك وطاووس مولاك يرويه: إن ما أبقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر؟ قال: أمن أهل العراق أنت؟ قلت: نعم، قال: أبلغ من وراءك أتى أقول: إن قول الله عز وجل: (آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ) وقوله: (أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) وهل هذه إلا فريضة، وهل أبقتنا شيئاً؟ ما قلت هذا، ولا طاووس يرويه على، قال قاربه بن مضرب: فلقيت طاووساً فقال: لا والله ما رويت هذا على ابن عباس قط وإنما الشيطان ألقاه على ألسنتهم، قال سفيان: أراه من قبل ابنه عبد الله بن طاووس فإنه كان —————

١- وأما رجال السنن فى تعليقه الخلاف أنه لم يتعرف على البربرى، وأما بشر بن هارون لعله تصحيف بشر بن موسى، إذ هو الراوى عن الحميدى على ما فى تاريخ البغدادى: ٨٦. والحميدى هو عبد الله بن الزبير القرشى توفى بمكة ٢١٩ كما فى تذكرة الحفاظ

٢/٤١٣، وسفيان هو سفيان بن عيينة، وأبو إسحاق هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي. (٥١)

على خاتم سليمان بن عبد الملك (١) وكان يحمل على هؤلاء القوم حملاً شديداً - أي بني هاشم - (٢) إن سليمان بن عبد الملك الأموي المرواني هو الذي قتل أبا هاشم عبد الله بن محمد بن علي الحنفية بالسم ظلماً وخداعاً، فكيف يكون حال من يواليهم؟! وثانياً: أن وراثته العصبية ليست من المسائل التي يقل الابتلاء بها، بل هي مما تعم البلوى بها في عصر النبي وعصور الخلفاء، فلو كان هناك تشريع على مضمون هذه الرواية لما خفي على غيره ونقله الآخرون، وقد عرفت أن الأسناد ينتهي إلى عبد الله بن طاووس. وثالثاً: أن فقهاء المذاهب أفتوا في موارد على خلاف مضمون هذا الخبر، وقد أشار إليها فقيه الطائفة الشيخ _____

١- سليمان بن عبد الملك بن مروان سابع خلفاء بني أمية، بويع سنة ٩٦ وتوفي سنة ٩٨، وهو ابن خمس وأربعين سنة، وكان خاتمه بيده يختم رسائله بخاتمه صيانة عن التزوير.

٢- التهذيب: ٩/٢٦٢؛ الخلاف: ٢، المسألة ٨٠. (٥٢)

الطوسي، نذكر قسماً منها. ١. لو مات وخلف بنتاً وأخاً وأختاً، فقد ذهبوا إلى أن للبنت النصف والنصف الآخر للأخ والأخت (للمذكر مثل حظ الأنثيين) مع أن مقتضى خبر ابن طاووس أن النصف للبنت أخذاً بقوله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : «ألحقوا الفرائض بأهلها والنصف الآخر للأخ لأنه أولى رجل ذكر». ٢. لو أن رجلاً مات وترك بنتاً وابنة ابن، وعمّاً، فقد ذهبوا إلى أن النصف للبنت والنصف الآخر لابنة الابن والعم، مع أن مقتضى الخبر أن يكون النصف الآخر للعم وحده لأنه أولى ذكر. (١) إلى غير ذلك من الأحكام التي اتفقوا عليها وهي على طرف النقيض من الخبر. فإن قلت: فماذا تصنع بالخبر (خبر عبد الله بن طاووس)، مع أن الشيخين نقلاه بل نقله غيرهما على ما عرفت؟ _____

١- الخلاف: ٢/٢٧٨، المسألة ٨٠؛ والتهذيب: ٩/٢٦٢. (٥٣) قلت: يمكن حمل الخبر على ما لا يخالف إطلاق الكتاب ولا ما أطبق المسلمون عليه، وهو أنه وارد في مجالات خاصة: مثلاً: ١. رجل مات وخلف أختين من قبل الأم، وابن أخ، وابنة أخ لأب وأم، وأخاً لأب، فالأختان من أصحاب الفرائض، كلاله الأم، يعطى لهما الثلث والباقي لأولى ذكر، وهو الأخ لأب. ٢. رجل مات وخلف زوجة وخالاً وخالة، وعمّاً وعمّة، وابن أخ، فالزوجة من أصحاب الفرائض تلحق بفريضة وهي الربع والباقي يدفع إلى أولى ذكر، وهو ابن الأخ. ٣. رجل مات وخلف زوجة، وأختاً لأب، وأخاً لأب وأم، فإن الزوجة من أصحاب الفرائض تلحق بفريضة وهي الربع والباقي للأخ للأب والأم، ولا ترث الأخت لأب معه. ٤. امرأة ماتت وخلفت زوجاً، وعمّاً من قبل الأب والأم، وعمّة من قبل الأب، فلزوج النصف سهمه المسمى (٥٤)

وما بقي للعم للأب والأم، ولا يكون للعمّة من قبل الأب شيء. إلى غير ذلك من الصور التي يمكن أن ينطبق عليها الخبر. قال السيد المرتضى، ولا عتب إذا قلنا إن الرواية وردت: في من خلف أختين لأم، وابن أخ، و بنت أخ لأب وأم، وأخاً لأب، فإن الأختين من الأم فرضهن الثلث وما بقي فلأولى ذكر أقرب، وهو الأخ من الأب وسقط ابن الأخ و بنت الأخ، لأن الأخ أقرب منهما. وفي موضع آخر وهو أن يخلف الميت امرأة وعمّاً وعمّة، وخالاً وخالة، وابن أخ، فللمرأة الربع وما بقي فلأولى ذكر وهو ابن الأخ وسقط الباقون. والعجب أنهم ورثوا الأخت مع البنت عصبه، فإن قالوا: من حيث عصبها أخوها، قلنا: فألا جعلتم البنت عصبه عند عدم البنين ويكون أبوها هو الذي يعصبها. (١) _____

١- الانتصار: ٢٨٠. (٥٥) الرواية الثانية: ما ورد في ميراث البنين ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأبو داود وأحمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع، بابنتها من سعد إلى رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - فقالت: يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد شهيداً، وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالاً، ولا تُنكحان إلا ولهما مال، قال: يقضى الله في ذلك، فنزلت آية الميراث فبعث رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - إليهم فقال: أعط ابنتي سعد الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك. (١) يلاحظ عليه أولاً: أن جابر بن عبد الله نقل نزول الآية في واقعة أخرى قال

السيوطي: أخرج عبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير
 ١- سنن الترمذي ٤/٤١٤، باب ما جاء في ميراث البنات رقم ٢٠٩٢؛ سنن ابن ماجه: ٢/٩٠٨، باب فرائض الصلب رقم ٢٧٢؛ سنن أبي
 داود: ٣/١٢١، باب ما جاء في ميراث الصلب رقم ٢٨٩١؛ مسند أحمد: ٤/٣١٩، الحديث ١٤٣٨٤. (٥٦)
 وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه، من طرق عن جابر بن عبد الله قال: عادني رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وأبو
 بكر في بني سلمة ماشيين فوجدني النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لا أعقل شيئاً، فدعا بماء فتوضأ منه ثم رشَّ عليّ فأفقت فقلت: ما
 تأمرني أن أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) (١) واحتمال نزول الآية مرتين،
 أو كون سبب النزول متعدداً يحتاج إلى دليل. وثانياً: أن ابن كثير روى هذه الرواية وفيها أن لسعد بن الربيع بنات وليس فيها ذكر للأم
 والعم. (٢) وثالثاً: أن أبا داود أخرج الرواية وفيها مكان بنتا سعد بن الربيع، بنتا ثابت بن قيس. (٣) وهذا يكشف عن عدم ضبط الراوي
 فتارة ينقل الواقعة في بنتي سعد بن الربيع وأخرى في بنتي ثابت بن قيس

١- الدر المنثور: ٢/١٢٤.

٢- جامع المسانيد والسنن: ٢٤/٢١٦، الحديث ٢٤.

٣- سنن أبي داود: ٣/١٢٠، الحديث ٢٨٩١. (٥٧)

وإن كان الصحيح هو الأول، لأنَّ المقتول في غزوة أحد، هو سعد بن الربيع، و أما ثابت بن قيس فقد قتل في يوم اليمامة. (١) ورابعاً:
 أن في سند الرواية من لا يصح الاحتجاج به، وإليك البيان: ١. عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، والأسانيد في سنن الترمذي
 وابن ماجه وأبي داود، تنتهي إليه. ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة وقال: كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه
 وكان كثير العلم، وقال بشر بن عمر: كان مالك لا يروى عنه، وقال يعقوب بن أبي شيبة عن ابن المديني: لم يدخله مالك في كتبه،
 قال يعقوب: وابن عقيل صدوق وفي حديثه ضعف شديد جداً،

١- السنن الكبرى: ٦/٦٩، باب فرض الابنتين، وقال البيهقي: قوله: ثابت بن قيس خطأ وإنما هو سعد بن الربيع، وقال أبو داود ٣/١٢١ رقم
 ٢٨٩١: أخطأ بشر بن المفضل فيه إنما هما ابنتا سعد بن الربيع، وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة. (٥٨)

وكان ابن عيينه يقول: أربعة من قریش يُترك حديثهم فذكره فيهم، وقال ابن المديني عن ابن عيينه: رأيتني فحملته على
 أنه قد تغير، إلى غير ذلك من الكلمات الجارحة التي تسلب ثقة الفقيه بحديثه. (١) ٢. الراوي عنه في سنن الترمذي هو عبيد بن عمرو
 البصري الذي ضعفه الأزدي وأورد له ابن عدي حديثين منكرين وضعفه الدارقطني ووثقه ابن حبان. (٢) ٣. الراوي عنه في سنن أبي
 داود: بشر بن المفضل، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عثمانياً. (٣) إلى غير ذلك من رجال في الأسانيد، مرميين بأمر لا يحتج
 معها. ٤. أن الاستدلال بفعل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فرع معرفة وجهه، فكما يحتمل أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -
 ورث العم من باب التعصيب، يحتمل أنه دفع الباقي إلى العم لأجل تكفله حضانة البننتين والحفاظ على أموالهما من التلف والضياع،
 والنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أولى

١- تهذيب التهذيب: ٦/١٤٠، ولاحظ بقية كلامه.

٢- المصدر نفسه: ٤/١٢١.

٣- تهذيب التهذيب: ١/٤٥٩. (٥٩)

بالمؤمنين من أنفسهم فكيف على أموالهم. أضف إلى ذلك أنه ورد من طرقهم ما يخالف ذلك. أخرج البيهقي في سننه بسنده عن
 حيان بياع الأنماط، قال: كنت جالساً مع سويد بن غفلة فأتى في ابنة، وامرأة ومولى، فقال: كان علي رضي الله عنه يعطي ابنة النصف،
 والمرأة الثمن ويرد ما بقي على ابنة. (١) الرواية الثالثة: ما ورد في ميراث البنت والأخت روى الأسود بن يزيد قال: أتانا معاذ بن جبل
 باليمن معلماً وأميراً، فسألناه عن رجل توفى وترك ابنة وأختاً؟ ففرضي: أن لابنة النصف، وللأخت النصف. ورسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -

عليه وآله وسلّم - حى. (٢) وفى لفظ أبى داود: أن معاذ بن جبل ورث أختاً وابنة، جعل لكل واحد منهما النصف، وهو باليمن، ونبى الله يومئذ

١- السنن الكبرى: ٦/٢٤٢.

٢- صحيح البخارى: ٨/١٥٠ فى الفرائض باب ميراث البنات، وباب ميراث الأخوات مع البنات عصبه. (٦٠)

حى. (١) والأثر يتضمّن عمل الصحابة وهو ليس بحجة إلا إذا أُسند إلى المعصوم وكون النبى حياً يوم ذاك لا يلزم تقريراً لعمله. والرجوع إلى الآثار الواردة عن الصحابة فى مجال الفرائض يعرب عن أنه لم يكن عندهم إحاطة بأحكام الفرائض، بل كل كان يفتى حسب معايير ومقاييس يتصوّرها صحيحة. ويكفى فى ذلك اختلاف أبى موسى الأشعري مع ابن مسعود فى رجل ترك بنتاً وأختاً وابنة ابن. روى البخارى: سئل أبى موسى عن ابنة وابنة ابن، وأخت؟ فقال: للابنة النصف، وللأخت النصف وأت ابن مسعود فسيتابعتى، قال: سئل ابن مسعود وأخبر بقول أبى موسى فقال: لقد ضللتُ إذ ما أنا من المهتدين، أفضى فيها بما قضى النبى - صلّى الله عليه وآله وسلّم - : للابنة النصف، ولابنة ابن السدس

١- سنن أبى داود فى الفرائض، باب ما جاء فى ميراث الصلب رقم ٢٨٩٣. ولاحظ جامع الأصول: ٩/٦١٠ رقم ٧٣٩٤. (٦١)

تكملة الثلثين، وما بقى فلأخت، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال: لا تسألونى ما دام هذا الخبر فيكم. (١) الرواية الرابعة: ما ورد فى ميراث الأخوات مع البنات أخرج البخارى، قال: حدّثنى عمرو بن عباس، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان عن أبى قيس عن هزيل، قال: قال عبد الله: لأقضى فيها بقضاء النبى - صلّى الله عليه وآله وسلّم - للابنة النصف ولابنة الابن السدس، وما بقى فلأخت. (٢) يلاحظ عليه: أولاً: بأنّه لا يصح الاحتجاج به، إذ فى سننه عبد الرحمن بن ثروان، قال ابن حجر فى «التهذيب» ناقلاً عن أبى حاتم أنّه قال فيه: ليس بقوى، هو قليل الحديث وليس بحافظ. (٣)

١- صحيح البخارى: ٨/١٥١، باب ميراث ابنة ابن مع ابنة رُسنن الترمذى: ٤/٤١٥، باب ما جاء فى ميراث ابنة الابن مع ابنة الصلب رقم ٢٠٩٣، سنن أبى داود: ٣/١٢٠، باب ما جاء فى ميراث الصلب رقم ٢٨٩٠.

٢- صحيح البخارى: ٨/١٨٩.

٣- تهذيب التهذيب: ٦/١٣٨. (٦٢) وعده الصقيل من الضعفاء. (١) وثانياً: أنّ دفع السدس لبنت الابن لم يكن من باب التعصيب، إذ عليه يكون للابنة النصف والباقي بين الأخت وابنة الابن بالمنصفه، فالحكم عليه بالسدس مخالف للتعصيب. الرواية الخامسة: ما رواه البخارى فى صحيحه عن الأسود قال: قضى فىنا معاذ بن جبل على عهد رسول الله - صلّى الله عليه وآله وسلّم - النصف للابنة والنصف للأخت، ثم قال سليمان: قضى فىنا ولم يذكر على عهد رسول الله - صلّى الله عليه وآله وسلّم - (٢) يلاحظ عليه: بأنّه عمل صحابى موقوف لم يسنده إلى قول رسول الله - صلّى الله عليه وآله وسلّم - وفعله أو تقريره فهو حجة عليه. هذا ما استدلّ به القائل بالتعصيب من الروايات بعد الذكر الحكيم.

١- الضعفاء الكبير: ٢/٣٢٧.

٢- صحيح البخارى: ٨/١٨٩. (٦٣) مضاعفات القول بالتعصيب ثمّ إنّه يلزم على القول بالتعصيب أمور يأبها الطبع ولا تصدّقها روح الشريعة، نأتى بنماذج: ١. لو كان للميت عشر بنات وابن، يأخذ الابن السدس، وتأخذ البنات خمسة أسداس، وذلك أخذاً بقوله سبحانه: (للذكر مثل حظّ الأنثيين). ٢. لو كان له مكان الابن، ابن عم للميت، فللبنت فريضتها وهى الثلثان، والباقي - أى الثلث - لابن العم. فيكون الابن أسوأ من ابن العم. قال السيد المرتضى: فإذا تبين بطلان القول بالتعصيب يظهر حكم كثير من المسائل، منها: فمن هذه المسائل أن يخلف الرجل بنتاً وعمّاً فعند المخالف أنّ لبنت النصف والباقي للعم بالعصبه، وعندنا أنّه لا حظّ للعم والمال كلّه لبنت بالفرض والرد، وكذلك لو كان مكان العم ابن عم، وكذلك لو كان مكان البنت ابنتان، ولو خلف الميت عمومة وعمّات أو بنى عم وبنات عم فمخالفتنا يورث (٦٤)

الذكور من هؤلاء دون الإناث لأجل التعصيب - أي قول: لأولى رجل ذكر - ونحن نورث الذكور والإناث. ومساائل التعصيب لا تحصى كثرة. (١) يقول المحقق محمد جواد مغنية: إن الإنسان أرف بولده منه بإخوته، وهو يرى أن وجود ولده ذكراً أو أنثى امتداد لوجوده، ومن هنا رأينا الكثير من أفراد الأسر اللبنانية الذين لهم بنات فقط يبدلون مذهبهم من التسنن إلى التشيع، لا لشيء إلا خوفاً أن يشترك مع أولادهم الإخوان أو الأعمام. ويفكر الآن، الكثير من رجال السنّة بالعدول عن القول بالتعصيب، والأخذ بقول الإمامية من ميراث البنت تماماً كما عدلوا عن القول بعدم صحّة الوصية للوارث، وقالوا بصحتها كما تقول الإمامية، على الرغم من اتفاق المذاهب على عدم الصحّة. (٢) _____

١- الانتصار: ٢٨٢.

٢- الفقه على المذاهب الخمسة: ٥١٧-٥١٨.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفُسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أُمَّرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.
مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأدق للمسايل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعّة ثقافية على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إناله المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...
- منها العدالة الاجتماعيّة: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الاسلاميّة و الإيرانيّة - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبة، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيّة و مكتبيّة، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

و) الإطلاق والدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية والاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائي واليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الدينية كمسجد جَمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق" و فاني/ "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزات الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومته، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكّن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

